نبذة تاريخية

عن سير التعليم الرسمي في القطر المصري

انشأت وزارة المعارف العمومية النبذة التاريخية التالية قالت :

أدخل المرحوم محمد علي باشا مؤسس الاسرة الحاكمة التعليم الحديث بالقطر المصري نظراً لاحتياجاته الحربية

وقد وضع التعليم على الطريقة الشرقية في القطر المصري منذ سنة ٦٤١ ميلادية على الاقل وكان عبارة عن التعليم المشتمل خصوصاً على العلوم الدينية والآداب . واول جامع شيده عمرو بن العاص في مصر القديمة لم يلبث طويلاً حتى صار معهداً دينيًّا مهمًّا . وكان من دأب الامراء المسلمين الذين يولّون أمر مصر توطيداً لسلطتهم وتخليداً لذكراهم ان يشيد كل منهم جامعاً من اهم مميزاته وجود مدرسة فيه

ونحو سنة ٩٧٠ ميلادية اسس القائد الفاطمي جوهر الجامع الازهر الشريف فحاز اهمية كادت تفوق على اهمية بغداد التي كانت وقتئذٍ اهم مركز في العالم للتعليم الاسلامي ولهذه الاهمية صار محطاً لرجال عظماء فقهاء الدين وجهابذة علماء اللغة العربية من جميع العالم الاسلامي وقد بلغ عدد طلبته في القرنين الثالث عشر والرابع عشر عشرين الفاً

في نحو القرن الخامس عشر انحط شأن هذا المعهد العظيم لما توالى على البلاد الاسلامية من الوهن اما الآن فقد أدخل فيه بعض الاصلاحات الحديثة من جهتي النظام وطريقة التعليم

وبخلاف هذه المعاهد العلمية الكبرى التي لم يزل باقياً منها خمسة للآن توجد مدارس اخرى معروفة « بالمكاتب » منها ما هو تابع للجوامع ومنها ما هو تابع للاسبلة او الاضرحة وفي هذه المكاتب كانت تعلم التلاميذ الكتابة وحفظ القرآن اما اليوم فقد نظمت على حسب الطرق الحديثة بواسطة الاعانات الجاري منحها لها بان اتسع فيها نطاق التعليم وعين لها مدرسون اكفاء بنسبة حالتها

اما طريقة التعليم الاوربية الحديثة المتبعة الآن كثيراً في القطر المصري فلم تكن مستنبطة من طرق التعليم الشرقية بل هي طريقة مستجلبة اذ انهُ لما اسندت ولاية مصر الى المرحوم محمد علي باشا سنة ١٨٠٥ وبعد تخلصه من المماليك العصاة سنة ١٨١١ عزم على تمكين دعائم سلطانه بايجاد جيش بري وبحري منظمين على الطرق الاوربية . ولايجاد المستخدمين

اللازمين لهذه المصالح الجديدة وادارة دفتها كان محتاجاً والحالة هذه الى رجال غير الذين نشأوا في المعاهد الدينية فشرع في سنة ١٨١٦ يرسل الى ليفورن وميلان وفلورنسا وروميه وفيما بعد الى انكلترا وفرنسا ابناء المماليك والاتراك ثم اتبعهم بابناء المصريين لدرس الفنون الحربية والعلوم الهندسية (ملكية وعسكرية) والعمارات البحرية والملاحة والنظام الاداري والطب وخلافه . وبعد ذلك ببضع سنين انشأ في بحر عشر من السنين تقريباً (١٨٢٤ — ١٨٣٤) عشر مدارس ابتدائية ومدرسة للطب ومدرسة للبيادة ومدرسة للبوارسي ومدرسة للطوبجية ومدرسة بحرية ومدرسة للطب البيطري ومدرسة للمهندسين وخلافه . وفي سنة ١٨٣٦ انشأ الوالي مجلساً للمعارف وحول ادارة التعليم من نظارة الحربية الى « نظارة معارف عمومية » وفي خلال السنة التالية اوصل مجلس المعارف عدد المدارس الابتدائية الى خمسين ثم انشأ مدرسة ثانوية ومدرسة للزراعة ومدرسة للادارة والمحاسبة ومدرسة للترجمة ومدرسة للفنون والصنائع وجميعها منظم على قدر الامكان على الطرق الفرنسوية ولكن درجة نشر التعليم لم تكن مناسبة لدرجة تقدم البلاد نفسها ولذا قضي على عدة مدارس ان ابوابها بعد سنة واحدة الاَّ عدداً قليلاً جداً من بينها بقي حتى سنة ١٨٤١ ومع ان التلاميذ كانوا يسكنون و يأكلون و يلبسون على نفقة الحكومة وتعطى لهم ايضاً اعانة فما كانوا يدخلون المدارس الاَّ مرغمين كما قال يعقوب ارتين باشا في كتابه المسمى (التعليم العام في القطر المصري)

وقد تعدت كراهة الفلاح المصري للخدمة العسكرية الى الدخول في المدارس رغماً عن الفوائد التي كانت تعود عليه من قيام الحكومة بالانفاق على ولده لتربيته وتعليمه . وقد كان الاهالي يأبون بالاجماع الانتفاع بهذه الفوائد حتى اضطرت الحكومة الى ايجاد نظام اجباري لدخول في المدارس وبذلك غصت جميع المدارس تقريباً بالتلاميذ على حسب اعمارهم و بنيتهم وهيئتهم وكانت الحكومة حرة في رفت التلاميذ او نقلهم من مدرسة لاخرى او ابقائهم فيها تبعاً لذكائهم

وقد اوجب تنقيص الجيش عند انتهاء وقائع المرحوم محمد علي باشا الحربية والغاء احتكارات الحكومة واقفال معاملها زيادة عدد الشبان الحائزين على شهادات عالية اكثر بكثير من الوظائف الخالية لهم حتى كان عدد كبير من الموظفين الذين ربتهم الحكومة عالة عليها لعدم استطاعتها الانتفاع بهم ولهذه الاسباب التي عباس باشا الاول حال جلوسه على العرش سنة ١٨٤٩ جميع المدارس ماعدا المدرسة الحربية

ولما جلس اسماعيل باشا على الاريكة الخديوية سنة ١٨٦٣ اعاد انشاء المدارس على قاعدة اوسع من ذي قبل الاَّ انهُ التزم فيما بعد ان تخفيض عددها نظراً لكون المصاريف التي كانت تنفق عليها لم تأت بنتيجة في وقت قريب وعلى اثر الارتبكات المالية اضطرت الحكومة الى الاقتصاد في هذا الصدد حتى انهُ في وقت عزل اسماعيل باشا كانت مصاريف التعليم خفضت الى مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه مصري سنوياً

وفي مدة المراقبة الانكليزية الفرنسية زيد المبلغ المخصص للتعليم الى ٧٠٠٠٠ جنيه مصري ٠ وفي سنوات الاحتلال الانكليزي الاولى اضطرت الحكومة الى عمل توفيرات عظيمة لاصلاح حالة البلد المالية ولما تحسنت الحالة المالية بعد ذلك رأت الحكومة ان توجه اولاً نظرها نحو حاجياتها الضرورية ولم يتيسر للمصلحة المالية ايصال مصاريف التعليم الى مبلغ ٩١٠٠٠ جنيه مصري الاَّ في سنة ١٨٩٠ ومن بعد ذلك العهد وخصوصاً من ابتداء سنة ١٩٠٤ كانت هذه المصاريف تزاد على الدوام وقد تقدم التعليم بدرجة عظيمة

وفضلاً عن المدارس الاميرية يوجد عدد عظيم من المدارس الاهلية ابتدائية وثانوية منظمة تقريباً على نظام المدارس الاميرية وسائرة على انموذج التعليم المتبع فيها وكثير من هذه المدارس تنفق عليهِ جمعيات خيرية وهناك ايضاً بعض من المدارس خاصة بالنزلاء الاجانب واغلبها تابع للارساليات الدينية انشئ بعضها في اواسط القرن التاسع عشر

وفي سنة ١٩٠٧ انشأت الحكومة ادارة التعليم الزراعي والصناعي والتجاري وجعلتها تحت مراقبة وزارة المعارف العمومية سدّاً للاحتياج العظيم الى صناع ماهرين وبقصد توسيع دائرة التعليم العملي في المستقبل ٠ وان ادارة التعليم الزراعي التي اتساع نطاقها آخذ في الزيادة يوماً عن يوم قد نقل مركزها في سنة ١٩١٤ الى وزارة الزراعة التي انشئت في بحر سنة ١٩١٣ وقد وسع نطاق التعليم بالمدارس الثانوية و بمدارس البنات والمعلمين

وبمقتضى قانون نمرة ٢٢ الصادر في سنة ١٩١١ منحت مجالس المديريات سلطة واسعة لنشر التعليم ولهذا الغرض صرح لها بفرض ضريبة عقارية اضافية قدرها ٥ في المئة

وعلاوة على ذلك فان وزارة المعارف العمومية تعطي اعانات للمدارس الاهلية الابتدائية والصناعية والثانوية » انتهى بحرفهِ